



١٦٨٥٢ / 4

الرقم : 03 ربيع الآخر 1439 هـ
التاريخ :
الموافق : 21 كانون الاول 2017 م

تعميم إلى البنوك المرخصة

تحية طيبة وبعد،،،

في ضوء ورود استفسارات حول آلية معالجة اتفاقيات إعادة الشراء بين البنوك من حيث نسبة السيولة القانونية أو أي متطلبات رقابية أخرى، أرجو إعلامكم بأنه ولأغراض متطلبات نسبة السيولة القانونية فإنه سيتم معالجة اتفاقيات إعادة الشراء بين البنوك بنفس آلية معالجة اتفاقيات إعادة الشراء المبرمة مع البنك المركزي، وذلك استناداً إلى تعميماً رقم (6793/2/2/10) تاريخ 2012/6/18 واللاحق لتعليمات السيولة القانونية رقم (2007/37) تاريخ 2007/11/11، حيث أن التعميم والتعليمات أعلاه أشارا إلى معالجة اتفاقيات إعادة الشراء بشكل عام ولم يخصا معالجة اتفاقيات إعادة الشراء المبرمة مع البنك المركزي فقط، وكذلك الأمر بالنسبة للمتطلبات الرقابية الأخرى وتحديداً ما يتعلق بمتطلبات تعليمات البيانات المالية والإفصاحات، فإنه سيتم معاملتها بنفس إطار معاملة اتفاقيات إعادة الشراء المبرمة مع البنك المركزي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


المحافظ

د. زياد فريز